بعض الخدمات البلدية لبلدية الموصل بين العامين
(١٩٦٦-١٩٦٧)

م. عامر بلو إسماعيل(*)

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٦/٢٨
تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٨/١٤

ملخص البحث:

تُعد بلدية الموصل من البلديات العريقة في العراق، وتعود جذور تأسيسها إلى ما يقرب من القرن والنصف، قدمت خلالها الكثير من الخدمات البلدية المتواضعة لاسيما في فترة العهد العثماني وأسهمت قدر المستطاع في المحافظة على نظافة الموصل وتقديم الخدمات للسكان. وبعد تأسيس الحكومة الوطنية في العراق وظهور المملكة العراقية (١٩٢١-١٩٥٨) تطورت هذه البلدية أكثر فأكثر، إلا أنها بقيت تعاني من نقص الموارد والأموال حتى بعد تأسيس النظام الجمهوري.

Municipal Services of Mosul Municipality (1966-1967) a Documentary Study

Amer Bello Ismail: (a lecturer at Mosul Studies Centre).

Abstract:

Mosul municipality is one of the oldest municipalities of Iraq, and it had opened almost a century and a half ago. In services sector, the municipality rendered a lot of municipal services, notably during the Ottoman era, and it contributed as much as possible in keeping the city clean, and providing services to the inhabitants. After the establishing of the Kingdom of Iraq (1921-1958) and forming the national government, this municipality had developed more and more. But it remained suffering from lack of resources and funds, until after the establishing of the republican régime.

المقدمة:

تعد بلدية الموصل من المؤسسات الخدمية العريقة التي تأسست في الموصل قبل ما يقرب من القرن ونصف، وقدمت خلال هذه الفترة الطويلة خدمات كثيرة للمدينة وأقضيتها ونواحيها بحفاظها قدر المستطاع على بيئة صالحة للسكن والمعيشة، من خلال اهتمامها بنظافة الموصل وتوابعها على الرغم من إمكاناتها المتواضعة جداً بالقياس لحجم المهمة الهائلة الملقاة على كاهل

(*) مدرس، قسم الدراسات الادبية والتوثيق، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

موظفيها وعمالها، ومشاركتها لبقية مؤسسات الموصل في كثير من الأعمال مثل المؤسسات الصحية وإسالة المياه وغيرها كثير.

التمهيد التاريخي:

نظراً لأهمية هذه المؤسسة الخدمية، فقد اهتم بكتابة تاريخها العديد من المؤرخين والكتاب في جامعة الموصل، أو بعض الكتاب من الأهالي مثل احمد علي الصوفي (١٨٩١-١٩٨١) وكتابه الشهير(تاريخ بلدية الموصل) الذي صدر بجزء أول عن مطبعة الجمهور في الموصل سنة ١٩٧٠، وكتاب الباحث عبد الجبار محمد جرجيس (بلدية الموصل ورؤسائها ومديروها وأعضاء مجالسها الإدارية ١٨٦٩-٢٠١٣)، وغيرها، وجاء بحثي هذا ليشكل حلقة في سلسلة من الدراسات التاريخية لتوثيق تاريخ هذه المؤسسة، وكجزء متمم ومكمل لأعمال الآخرين في مجال البحث في التاريخ المحلي لمدينة الموصل وتوابعها، وللتعريف بالبلدية على الرغم من عمرها الذي ناهز القرن والنصف، فكان ضرورياً أن نعطي نبذة تاريخية مقتضبة جداً عن تأسيس بلدية الموصل والى فترة البحث (١٩٦٦-١٩٦٧).

تعود أهمية بلدية الموصل من الناحية التاريخية إلى كونها من أقدم بلديات العراق، إذ أنها تأسست مع بلدية بغداد في عهد الوالي العثماني مدحت باشا(١٨٦٩-١٨٧٢) في سنة ١٨٦٩، والذي كان من دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية[١]، وكانت مؤلفة من رئيس ومعاونه ومن مجلس يتألف من ستة أعضاء، ثلاثة من المسلمين والثلاثة الآخرين يمثل كل واحد منهم الطائفة التي ينتمي إليها، وكانت مدة العضوية في المجلس البلدي سنتان، وعند انتهاء المدة يجري انتخاب ثلاثة منهم بصورة دورية، وعضوية المجلس البلدية فخرية بدون راتب، ويجتمع المجلس مرتين في الأسبوع برئاسة رئيس البلدية أو الشخص الذي ينوب عنه، والشروط التي يجب أن تتوفر في أعضاء المجلس هو أن يكون العضو قد بلغ سن العشرين، وان يتصف بالاستقامة والخبرة في شؤون المدينة[٢]، ونص قانون ادارة الولايات العمومية لسنة ١٨٧٠ على تشكيل مجلس بلدي في كل ولاية ولواء وقضاء[٣]، ثم صدر قانون البلديات العثماني سنة ١٨٧٧ والذي أصبح يحكم انتخابات المجالس البلدية ووظائفها وسلطاتها المالية[٤]. وتلاه بعده قانون بلديات الولايات العثمانية لسنة ١٨٨٩ وتشكلت بلدية الموصل من:-

- شعبة الهندسة ويديرها مهندس اختصاصي ويعاونه معمار مختص وعدداً من الموظفين وواجب هذه الشعبة تطبيق قانون الأبنية داخل المدينة وضواحيها.
- طبابة البلدية ويديرها طبيب مختص وجراح وصيدلي وملقح للجدري، ومولدة نسائية (قابلة) وواجباتها الأشراف على الصحة العامة للمدينة.

- شعبة المحاسبة برئاسة المحاسب مع عدد من الكتبة وتنحصر مهامها بمتابعة الأمور المالية للبلدية.
- شعبة التفتيش، وهي مؤلفة من رئيس المفتشين وعدد من الموظفين وواجباتها مكملة لواجبات الشعب الأخرى من حيث متابعتها للنظافة العامة ومراقبة المتجاوزين والمتلاعبين بالأسعار.
- شعبة التحرير ويرأسها باش كاتب (رئيس كتاب) مع عدد بسيط من الكتبة ومسؤولياتهم تتعلق بحفظ السجلات والكتب الرسمية وتدوين جلسات المجلس البلدي[٥].

ومن رؤساء بلدية الموصل في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كما يلي[٦]:

ت	رئيس البلدية	فترة رئاسته	الملاحظات
١	حسن بك آل محمد سعيد باشا	(١٨٦٩-١٨٧٣)	
٢	يونس المفتي	(١٨٧٣-١٨٧٧)	
٣	يونس أفندي الفخري	(١٨٧٧-١٨٧٨)	بقى سنة واحدة
٤	يونس الجليلي	(١٨٧٨-١٨٨٣)	
٥	سليمان آل عبد الرحمن بك	(١٨٨٣-١٨٨٧)	
٦	حسن أفندي العمري	(١٨٨٧-١٨٩٢)	
٧	أمين أفندي النائب	(١٨٩٢-١٨٩٥)	طرد من منصبه بسبب فساد مالي
٨	سليمان أفندي ألعبيدي	(١٨٩٥-١٨٩٨)	
٩	سعيد أفندي آل قاسم أغا السعرتي	(١٨٩٨-١٩٠٤)	
١٠	محمود بك آل شريف بك	(١٩٠٤-١٩٠٨)	
١١	سعيد أفندي آل قاسم أغا السعرتي	(١٩٠٨-١٩١٢)	مدة رئاسة ثانية
١٢	صالح أفندي السعدي	(١٩١٢)	بقى اقل من سنة لانتخابه نائب عن الموصل
١٣	سليم جلبي الدباغ	(١٩١٢-١٩١٣)	بقى لمدة سنة ثم استقال
١٤	سليمان نظيف	(١٩١٣)	كان والياً وشغل رئاسة البلدية
١٦	أمين أفندي المفتي	(١٩١٣-١٩١٨)	مرتين متتاليتين
١٧	محمد علي فاضل أفندي الحافظ	١٩٢٠	عين بدون انتخاب وأصبح وزيراً ثم فُصل
١٨	أمين أفندي المفتي	(١٩٢٠-١٩٢٢)	عين بدون انتخاب للمرة الثالثة

وفي عهد والي الموصل الأديب والشاعر سليمان نظيف باشا (١٩١٣) بنيت للبلدية عمارة عند رأس جسر نينوى (الجسر القديم في منطقة الميدان) وهي بناية شبيهة للبنايات التي شيدت للبلديات في بقية ولايات الدولة العثمانية الأخرى، وصممها البناؤن وفق طراز معماري جميل لتبنى من الحلان (الرخام) الموصلي، ووضع على واجهتها الأمامية ساعة جميلة[٧].

وخلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٤-١٩٢٠) وفرض الانتداب على العراق إلى سنة ١٩٣٢اخذت البلديات تبتعد شيئا فشيئاً عن الأنظمة البلدية للدولة العثمانية، فصدرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين المتعاقبة، ثم جرت عملية شاملة لاستبدال القانون العثماني القديم بقوانين عراقية جراء دمج القوانين المتعاقبة، ووضع القانون الجديد أمام الحكومة العراقية مبكراً في سنة ١٩٣١، وبموجب القانون الجديد أصبح في كل بلدية مجلس بلدي منتخب، واحد أعضاء المجلس يُعين من قبل المتصرف، بموافقة وزارة الداخلية، كمدير للبلدية ، وكان المجلس يرتب ميزانيته وفق تعليمات تحددها الوزارة، لاتخاذ إجراءات ضرورية تخص المدينة منها الاهتمام بالصحة العامة والمرافق العامة بالمدينة، وإصلاح الطرق والجسور ضمن حدود البلدية، وكذلك توفير الإضاءة للشوارع والماء الصالح للشرب للسكان، إذا كان متوفراً، وتنظيم خدمة الحراس الليليين، وإدارة دور الأيتام وإعانة الفقراء، وتوفير التعليم المسائي للاميين، والإنفاق على فرقة الإطفاء والصحة والخدمات العامة الأخرى، وكانت ميزانيات البلدية يصوغها المتصرف بمساعدة المجلس الإداري للواء ثم تمرر للوزارة للمصادقة عليها، لأن من مهام المتصرف هو التأكد من الإدارة الجيدة للبلديات في لوائه وتعزيز تقدمها، والمجلس البلدي يقوم بتقديم العديد من مقترحات إنفاق لخطط المتصرف لغرض إقرارها. ووفق تنظيمات وزارة الداخلية لشهر كانون الأول ١٩٢٩، أسست مديرية عامة للبلديات في وزارة الداخلية، والتي بقت إلى ٥ تشرين الثاني ١٩٣٠عندما ألغيت لأسباب اقتصادية، ونجد أن عدد البلديات في العراق اخذ بالازدياد فمثلا خلال المدة مابين ١٩١٩-١٩٢٠ كان هناك (٧٣) بلدية في العراق، وارتفع هذا العدد سنة ١٩٣٠ بان بلغ عددها(١٠٤) بلدية[٨].

وقبل احتلال الموصل من قبل الجيش البريطاني كانت بلدية الموصل تعمل على فتح شارعين وهما شارع نينوى وشارع النجفي ، وكانا متقاطعين بزاوية حادة، ولكن الشارعين لم يكملا في تلك الفترة، وبعد الاحتلال استأنف العمل بهما واكتمل شق الشارعين سنة ١٩١٩، وقد تطلب شق الشارعين حصول البلدية على قرضٍ كبيرٍ للإنفاق على شق الطريقين وعلى تعويض الأهالي الذين يمر الشارعين عبر أراضيهم. وعلى الرغم من بقاء الجسر القديم، شرعت البلدية ببناء جسر جديد، وأصبحت المدينة نظيفة في تلك الفترة. وفي تلعفر معاون الضابط السياسي لديه مجلس

استشاري من الأغوات المحليين لمساعدته في شؤون البلدية. والبلديات الأخرى موجودة في دهوك وزاخو وتلكيف والعمل فيها يعتمد على معاون الضابط السياسي[٩].

وبعد دخول العراق في عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢، تولى خير الدين العمري (١٩٣٢-١٩٤٩) رئاسة بلدية الموصل إلى سنة ١٩٤٩ وجاء بعده العديد من رؤساء البلديات منهم:-

ت	رئيس البلدية	فترة الرئاسة	الملاحظات
١	سالم نامق آل قاسم السعرتي	(١٩٤٩-١٩٥١)	استقال من المنصب
٢	نعمان ألجليلي	(١٩٥١-١٩٥٢)	رئيس بلدية بالوكالة
٣	محمود توفيق الجليلي	(١٩٥٢-١٩٥٤)	استقال من المنصب
٤	عبد الله نشأة آل شريف بك	(١٩٥٤-١٩٥٨)	
٥	عبد الله صديق الملاح	(١٩٥٨-١٩٦٣)	
٦	محسن الحبيطي	(١٩٦٣-١٩٦٨)	

جدول برؤساء بلدية الموصل منذ سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٦٨[١٠].

وخلال هذه المدة الطويلة جداً أنجزت الكثير من المشاريع والخدمات التي لا يمكن أن تغطيها نبذه مختصرة عن تاريخ البلدية منها:

- فتح الكثير من الطرق والشوارع الجديدة، وتبليط الأزقة الضيقة داخل المدينة القديمة بالقير.
- إنشاء الأقسام البلدية في بنايات حديثة موزعة على المدينة.
- إنشاء حديقة الشهداء وكانت سابقا تسمى ميدان فانشو، وتنظيم وتوسيع حديقة الشعب (حديقة الجانب الأيسر) وتنظيم حدائق وسطية في الشوارع وتشجير الشوارع سنويا.
- توسيع مشروع الماء وتعميمه على الدور.
- الأمر لدائرة طبيب البلدية لمراقبة أعمال التنظيف وإعطاء تقارير عنها وتقوم محكمة جزاء البلدية بمعاقبة المخالفين.
- جعل الكهرباء تابع للبلدية بعد أن كان تابعاً للأهالي وغير ذلك كثير[١١].

حملات التلقيح والإجراءات المتبعة في مكافحة الكوليرا:

يعد وباء الكوليرا من أكثر الأمراض المعدية التي دمرت البشرية في فترات طويلة، كما انه من أمراض الجهاز الهضمي وينتقل بين البشر عن طريق العدوى، بسبب بكتيريا (الضمة الكوليرية)، والموطن الأصلي لانتشار هذا الوباء هو الهند ومنه انتشر في أرجاء العالم مع حركة التجارة، ويمكن لهذه البكتيريا أن تعيش في بيئة الأنهار المالحة قليلا والمياه الساحلية غالباً،

وتنتشر العدوى في المناطق التي لا تعالج فيها مياه المجاري وإمدادات مياه الشرب وتصيب كل من الأطفال والبالغين على حدٍّ سواء، ومعظم المصابون به لا يمرضون مباشرة، ومدة حضانة البكتيريا تستمر من ٨-١٤ يوم. وفي الفترة ما بين سنتي (١٨٥٢-١٨٩٠م) انتقل الوباء أول مرة إلى العراق[١٢]. ولم يكن للعراقيين عهد بهذا (الوباء) فأخذهم الرعب من الأعراض التي يصاحبها كالإسهال والقيء الشديدين والاصفرار، و لذا أطلقوا عليه (الهواء الأصفر أو أبو زوعة). ولو تتبعنا سير مرض الكوليرا في العراق من عام ١٩١٤، أي من تأريخ بدء الاحتلال البريطاني للعراق وحتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨، نلاحظ أن المرض انتشر أربع مرات في العراق وذلك في الأعوام ١٩١٧و١٩٢١و١٩٢٧و١٩٣١. ففي عام ١٩١٧ دخل الوباء إلى العراق بواسطة السفن البريطانية القادمة من الهند واستمر من شهر حزيران حتى نهاية شهر تشرين الثاني، وقد أودى بحياة الكثير من الناس على الرغم من الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات الصحية لقوات الاحتلال في مكافحة الوباء، وكان من جملة ضحاياه قائد الحملة البريطانية على بغداد الجنرال ستانلي مود الذي توفي في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩١٧[١٣]، أما الموصل فلم يصلها المرض إلى سنة ١٨٢١[١٤].

واستمر وباء الكوليرا في الانتشار بالموصل وعلى فترات متقطعة إلى فترة الستينيات من القرن العشرين، وجندت الموصل كل طاقاتها من أجل مواجهة الوباء سواء باللقاحات أم بنشر الوعي الصحي لدى السكان، وهناك إجراءات قامت بها بلدية الموصل لوحدها أو بالمشاركة مع دوائر الصحة في التصدي للوباء منها:

أولا: العناية بالنظافة العامة:

نظراً لان النظافة تُعد عاملا حاسماً ومكملا في القضاء على تفشي وباء الكوليرا، ومعرفة المسؤولين في رئاسة بلدية الموصل لهذا الشيء، لذا اصدر رئيس البلدية، محسن الحبيطي[*] في ٢٨ آب ١٩٦٦ أوامر إلى جميع مراقبي البلديات يدعوهم فيها لملاحظة نظافة المدينة، ومضاعفة الجهود، والتعاون التام مع الموظفين الصحيين في مراقبة نظافة المحلات العامة[١٥]، كما اجتمعت لجنة للتوعية الصحية في ديوان المتصرفية (ديوان المحافظة حاليا) صباح السبت ٢٩ نيسان ١٩٦٧ للتداول في أهمية النظافة ودورها لمنع انتشار المرض، وكانت اللجنة آنذاك مؤلفة من الدكتور إبراهيم حبش(رئيس صحة لواء الموصل)، والدكتور سعدي مهدي (طبيب صحة المدينة)، والدكتور محمد الياسين (طبيب مسؤول عن الكوليرا في الموصل)، ونجيب الخفاف (مدير تربية لواء الموصل)، و عثمان الجليلي (معاون المتصرف للإدارة المحلية)، واحمد السنجري (عضو المجلس البلدي)، وبعد الاجتماع قررت اللجنة ما يأتي:

١- طبع نشرات إيضاحية وتوجيهية للاهتمام بالنظافة على أن تقوم رئاسة صحة اللواء بطبعها في جميع أنحاء اللواء وتوصي اللجنة بصرف كلفتها البالغة (٢٥,٠٠٠) دينار من قبل الإدارة المحلية.

٢- الطلب من مديرية أوقاف الموصل حث خطباء الجوامع على إرشاد الناس للمحافظة على نظافة دورهم.

٣- الإيعاز إلى رئاسة بلدية الموصل لحث الناس على عدم رمي الأوساخ والقمامة وترب المياه القذرة في الطرقات ومراقبة ذلك واتخاذ الإجراءات الصارمة لمعاقبة المخالفين وذلك بقطع تجهيز منازلهم ومحلاتهم بالماء، على أن يعلن ذلك في الصحف المحلية ويذاع بالمايكروفون والنشرات.

٤- الطلب من مديرية التربية في اللواء الإيعاز إلى المعلمين في القرى والأرياف لحث الناس والطلاب على النظافة الشخصية، والعامة، ومكافحة الذباب، وغلي الماء قبل شربه، وتكليفهم بالمبادرة للذهاب إلى مراكز التلقيح والمباشرة بالحملة في ٦ أيار ١٩٦٧.

٥- تكليف طبابة صحة المدينة بتوجيه المراقبين الصحيين لمراقبة نظافة المطاعم والمقاهي والمحلات العامة ومحلات بيع الأطعمة وتغطية المأكولات بالشاش (قماش خفيف شفاف)، أو سلك مانع الذباب، وان يرافق المراقبين بعض الأفراد من الجيش والشرطة.

٦- تكليف رئاسة بلدية الموصل والبلديات الأخرى برفع الأوساخ والقمامة والقاذورات ورميها في مناطق تبعد ستة كيلو متر خارج المدينة أو القرية كحد أدنى ومن ثم حرقها أو دفنها في التربة.

٧- تكليف رئاسة البلدية بإخراج الجاموس خارج حدود المدينة.

٨- تكليف رئاسة بلدية الموصل والبلديات الأخرى لردم جميع المستنقعات داخل المدينة أو في الاقضية والنواحي[١٦].

ثانياً: منع استيراد الفواكه والخضار من مناطق العراق المصابة بالوباء:

ولما كان وباء الكوليرا ينتقل عبر الفواكه في المناطق المصابة بتفشي هذا الوباء كبغداد واربيل مثلاً، فكان لزاماً على البلديات في الموصل منع استيراد الفواكه من تلك المناطق وبيعها في أسواق الموصل، ولتحقيق هذا الهدف صدرت تعليمات إلى كافة مأموري الأقسام التابعين للبلديات بان يوعزوا إلى المراقبين البلديين والموظفين الصحيين والمفارز المُشكلة لهذا الغرض بتفتيش الأسواق فورا ومنع بيع الفواكه المستوردة من بغداد واربيل كالرطب والعنب والتفاح والخوخ والعرموط

وغيرها ووضع اليد عليها وجلبها إلى دائرة صحة المدينة لغرض كشفها وإتلافها فورا وإحالة من يقوم ببيعها إلى المحاكم المختصة[١٧].

ثالثاً: منع المرطبات بأنواعها:

ولان وباء الكوليرا ينتقل إلى الإنسان عن طريق البعوض والذباب الذي يتجمع ويكثر في محلات بيع المرطبات وعربات باعة المرطبات المتجولين لاسيما المكشوفة منها، لذلك اصدر رئيس بلدية الموصل في ٢٩اب ١٩٦٦ أوامر واجبة التنفيذ الفوري إلى كافة مأموري الأقسام البلدية، لمنع كافة أنواع المرطبات من التداول في الأسواق المحلية، وكذلك منع بيع معاجين (الدوندرما) و(الكريم استيك) بأنواعها، خوفا من انتشار الكوليرا، ومعاقبة المخالفين وسوقهم إلى المحاكم[١٨].

رابعاً: الاهتمام بتعقيم مياه الشرب:

مياه الشرب والغسيل الملوثة عامل مساعد في انتقال الكوليرا، وبيئة صالحة لتكاثرها، مما حتم على البلدية أن تهتم أكثر مما سبق بتعقيم مياه الشرب والغسيل، ولذلك سارعت بلدية الموصل إلى الاهتمام بتعقيم المياه عن طريق تشكيل لجنة خاصة بمراقبة أجهزة إضافة غاز الكلور إلى المياه في دوائر إسالة المياه، كما اهتمت بتصليح العاطل من تلك الأجهزة أو في مشاريع إسالة المياه بان أصدرت متصرفية لواء الموصل في٢٧نيسان١٩٦٧، أوامر موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل ومصلحة الغزل والنسيج الحكومية بالموصل ورؤساء بلديات الاقضية والنواحي وكذلك مشروع إسالة المياه العائد للقوات المسلحة الموجودة في الموصل، تحثهم جميعاً على إصلاح الأعطال في تلك المشاريع الخدمية فوراً، وتكليف المراقبين الصحيين المشرفين على مياه الشرب في اللواء بمراقبة مصالح إسالة المياه وقياس كمية مادة الكلورين المضافة إليه مع اخذ نماذج مختبرية منه للفحص البكترولوجي ثلاث مرات أسبوعيا للتأكد من سلامته وعدم تلوثه[١٩]. كما كُلف معاون ملاحظ القسم البلدي الأول المسائي بالإشراف على أحوال التعقيم في ساحة الكمرك أيضا، وتنظيم خفارة للمراقبين لهذه الغاية بالاشتراك مع الموظف الصحي المنسب لهذا الغرض، ويقوم معاون ملاحظ القسم البلدي الثاني المسائي بالإشراف على أحوال التعقيم بشكل عام[٢٠].

وللتعبير عن الامتثال للتعليمات الصادرة، خاطبت دائرة الغزل والنسيج الحكومية في الموصل متصرفية اللواء في ١١تموز١٩٦٧حول مكافحة الكوليرا، مبينه أنها قامت بتنظيف أحواض الترشيح رقم (١) و(٢) باستعمال مادة مسحوق القاصر، كما أضيف سائل الكلور إلى خزانات ترشيح الماء لغرض التعقيم الإضافي، فضلا عن جهاز الكلور الموجود لديهم، وبذلك تكون المدة التي يستغرقها سائل الكلور بالماء ثلاث ساعات واثنتان وعشرون دقيقة، بينما كانت قبل

صدور الإجراءات الجديدة لا تستغرق سوى نصف ساعة، مع العلم أن جهاز سائل الكلور الموجود آنذاك في محطة ضخ الدندان كان بحالة جيدة ويعمل بصورة صحيحة[٢١].

خامساً: **تلقيح السكان**:

من أهم الوسائل الوقائية الفعالة في مواجهة وباء الكوليرا هو أللقاح، الذي اهتمت به بلدية الموصل بالاشتراك مع باقي مؤسسات الدولة في المدينة كالمؤسسات الصحية، لاسيما بعد أن راجع بعض سكان الموصل المؤسسات الصحية لغرض التلقيح ضد الكوليرا، واعتذار المؤسسات الصحية عن تلبيه طلبهم بتوفير اللقاحات اللازمة للوقاية من الكوليرا، متذرعة بعدم وجود اللقاحات الكافية، ولذلك أرسل مجلس بلدية لواء الموصل برقية إلى وزير الصحة في بغداد ليطلعه على حاجة السكان إلى اللقاحات، كما أرسلت نسخة من البرقية إلى متصرف لواء الموصل ورئاسة صحة لواء الموصل وإدارة جريدة فتى العرب وذلك في ٢٥ آب ١٩٦٦ يخبرهم بما طالب به السكان، على اعتبار أن المجلس البلدي هو الذي يمثل سكان المدينة كافة، وطلب منهم الإسراع في إرسال اللقاحات الكافية قبل حدوث ما لايحمد عقباه[٢٢]، ولم يتأخر متصرف لواء الموصل سعيد الشيخ (١٩٦٦-١٩٦٨) في الرد على البرقية إذ اصدر بياناً من متصرفية اللواء في ٣٠ آب ١٩٦٦ إلى كافة المؤسسات الحكومية في الموصل وتوابعها، يحثهم فيها على الاهتمام بتلقيح السكان ومما جاء في البيان:" بناء على مقتضيات المصلحة ولغرض تلقيح جميع سكان اللواء ضد الكوليرا يرجى من كافة رؤساء الدوائر الرسمية والشبه الرسمية والشركات والمعامل ومختارين المحلات والقرى ومراكز الشرطة التأكد من تلقيح كافة المنتسبين عندهم والساكنين في مناطقهم ضد الكوليرا، وإخبار السلطات المختصة عن الأشخاص غير الملقحين لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم"، كما طلب من مكتب نائب رئيس جامعة بغداد في الموصل، ومن مديرية تربية اللواء عدم قبول دوام طلاب الكليات والمعاهد الرسمية وكافة المدارس من إعدادية ومتوسطة وابتدائية ورياض أطفال ما لم يلقحوا ضد الكوليرا ويكون لديهم شهادات تثبت وتؤيد تلقيحهم[٢٣].

كما أرسل متصرف لواء الموصل برقية لا سلكية في ٣ أيلول ١٩٦٦ إلى قائممقامي الأقضية يدعوهم فيها إلى تبليغ كافة أطباء الأقضية بتشكيل الفرق التلقيحية ضد مرض الكوليرا، والمباشرة في تلقيح سكان القرى التابعة لهم، وطلب منهم تجهيز سيارات للمضمدين للقيام بعملية التلقيح واستخدام سيارات السلطات العسكرية والسيارات الرسمية وبعض سيارات الأهالي أنفسهم في مناطقهم[٢٤].

ولغرض التشاور في أهم الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمكافحة الكوليرا، بعث رئيس بلدية الموصل محسن الحبيطي، إلى عضو من المجلس البلدي يدعوه لعقد اجتماع معه في حديقة الشهداء في١ أيلول ١٩٦٦، وطلب منه أن لا يحول دون اجتماعهم أي عائق لخطورة الأمر[٢٥].

إلا أن تلك الجهود سرعان ما اصطدمت بنقص حاد بعدد السيارات التي تنقل المضمدين والأطباء المشاركين بعملية التلقيح، وكان ذلك في ٤ أيلول ١٩٦٦فقد اعتذرت البلدية عن تجهيز أي سيارة لحملة التلقيح، فضلاً عن أن مديرية بلديات الموصل لم تكن تملك سوى ثلاث سيارات واحدة مستهلكة وخارج الخدمة، والسيارتين الاخريتين موجودتين خصصت أحداهما لحملة التلقيح، والأخرى تبقى لإدارة أعمال بلديات اللواء كافة. وان حصل خلل في منظومة تجهيز الماء أو الكهرباء وتوقف العمل فيها ولم تكن لدائرة البلديات سيارة خلال فترة حملة المكافحة يتوجب على المديرية بحكم الاضطرار استئجار سيارة أهلية من سيارات القطاع الخاص[٢٦].

وفي محاولة لتخفيف حدة تأثير نقص عدد السيارات المطلوبة، وكبر حجم الحملة، أوعزت متصرفية اللواء إلى بعض الدوائر الرسمية في اللواء في أن تجهز كل دائرة سيارة واحدة مع سائقها ووقودها تستخدم خلال أيام الحملة المزمع القيام بها حينذاك خلال الفترة من٤ إلى ١٠ من أيلول ١٩٦٦، ومراجعة رئاسة صحة لواء الموصل لهذا الغرض[٢٧]، إلا أن طلب المتصرفية في تلك الفترة يصعب تحقيقة من جانب بعض الدوائر، مثل بلدية الموصل التي ردت على الطلب بانها بحاجة ماسة لكل السيارات الموجودة لديها وإنها من غير الممكن أن تستغني عن أي سيارة منها في تلك الظروف التي تعمل فيها أقسام البلدية والهندسة بالمناوبة صباحا ومساءا، مبينة في الوقت نفسه أنها سبق وأن أعارت سيارة إلى مديرية بلديات اللواء منذ أكثر من سنتين ونصف ولم تستعيدها، على الرغم من حاجة البلدية إليها، ولذلك طالبت البلدية من المتصرفية إعفائها من هذا التخصيص[٢٨].

ولما لم تأتِ الحملة أكلها وبقى وباء الكوليرا في الموصل، صار القرار القيام بحملة ثانية، بعثت متصرفية لواء الموصل برقيات لا سلكية إلى رئاسة صحة الموصل والفيلق الرابع وقائممقامي الأقضية، تطلب فيها من تلك الدوائر والمؤسسات تخصيص سيارات ليتم استخدامها في حملة التلقيح الثانية ضد الكوليرا في مراكز الأقضية والنواحي والقرى، كما طالبت من تلك الدوائر أن تستخدم السيارات العسكرية التي تبرع الجيش بها في اللواء، على شرط أن تستخدم في مركز اللواء حصراً[٢٩].

وبعد المباشرة بحملة المكافحة الثانية لاحظ متصرف لواء الموصل سعيد الشيخ قلة إقبال المواطنين على مراكز التلقيح لأخذ الجرعة الثانية، فاصدر أوامر صارمة للدوائر المسؤولة عن

الحملة تحثها على التأكد من تلقيح كافة المواطنين والمستخدمين والعمال التابعين لهم، والإيعاز إلى محاسبي دوائر الحكومة كافة بعدم صرف راتب شهر تشرين الأول ١٩٦٦ (الشهر الذي بدأت فيه الحملة) إلا لمن يحمل شهادة تلقيح الحملة الثانية والتي تحمل ختم الجرعة الثانية باللون الأحمر، وعدم قبول مراجعة أي شخص لدائرة حكومية في اللواء مالم يكن يحمل شهادة التلقيح الثانية[٣٠].

وطالبت رئاسة صحة اللواء من الدوائر ذات العلاقة بالحملة تخصيص عدد محدد من السيارات فضلاً عن السيارات العسكرية لغرض الاشتراك في حملة التلقيح ضد الكوليرا وتثبيت بمباشرة السيارات للاستفادة منها داخل المدينة فقط وكما يلي:

التسلسل	اسم الدائرة	عدد العجلات
١	متصرفية لواء الموصل/الإدارة المحلية	١
٢	متصرفية لواء الموصل /البلديات	١
٣	مديرية شرطة لواء الموصل	١
٤	منطقة الطرق والجسور	١
٥	منطقة مباني الموصل	١
٦	شعبة ري الموصل	١
٧	مديرية الإصلاح الزراعي[٣١].	٣

استمرت أزمة الكوليرا إلى العام التالي، أي عام ١٩٦٧، ولم يتم القضاء على الكوليرا نهائيا وازدادت خطورة الوباء مما اضطر متصرفية اللواء إلى مفاتحة رئاسة صحة اللواء في ٢٧ نيسان ١٩٦٧ لغرض تشكيل لجنة كوليرا محلية[٣٢]. ونتيجة للضغوط الكبيرة التي مارستها رئاسة صحة اللواء في محاولة استخدام سيارات البلدية، أرسلت مديرية بلديات لواء الموصل كتاباً إلى رئاسة صحة اللواء تطلب من الأخيرة الكف عن استخدام سيارات البلدية، لقلة سيارات مديرية بلدية اللواء، وتعدد البلديات القائمة بتقديم الخدمات إليها، وقررت مديرية البلديات لذلك، مضطرة، إلى سحب سياراتها المقرر تخصيصها في حملة التلقيح ضد الكوليرا[٣٣].

سادساً: توظيف وسائل الإعلام في المكافحة:

ومن الوسائل الفعالة جداً في مكافحة الكوليرا هي وسائل الإعلام المتوفرة آنذاك ليتم نشر معلومات عن مخاطر وباء الكوليرا على حياة الإنسان في الموصل وتضمن ذلك تبليغ بلدية الموصل أصحاب السينمات المحلية لعرض الوصايا الصحية الخاصة بمكافحة الكوليرا في فترات العرض، على أن تقوم رئاسة صحة اللواء بتزويد رئاسة البلدية بهذه الوصايا، وعلى أن تقوم سيارة المكتبة العامة التي كانت مجهزة بمكبر صوت بإذاعة كل ما يتعلق بالملاريا وعملية التلقيح

وفوائدها تحت أمرة طبيب صحة المدينة، وكذلك إذاعة الإرشادات الصحية الخاصة بالكوليرا لمدة أسبوع واحد أو كل ما دعت الحاجة إلى ذلك، وتكليف رئاسة صحة اللواء بالإعلان عن مراكز التلقيح وأوقات فتحها أمام الأهالي وذلك بواسطة نشرات في الصحف المحلية ونشرات خاصة[٣٤].

سابعاً:إعادة تنظيم وتهيئة فرق الطوارئ:

شرعت مديرية البلدية بإعادة تنظيم فرق الطوارئ الصحية وتزويدها بوسائط النقل اللازمة لها على أن تشمل الفرق الآتية:

- فرقة لنقل المرضى.
- فرقة لنقل وعزل الملامسين.
- فرقة للتعفير (رش المبيدات على البعوض في المستنقعات أو البرك الآسنة).
- فرقة لدفن الموتى.

والاستفادة من أطباء القوات المسلحة وفرقها الصحية للأغراض الوقائية والعلاجية وخاصة في التلقيحات العامة[٣٥].

المنطقة الصناعية في الجانب الأيسر:

خاطبت مديرية بلديات لواء الموصل مديرية الإسكان وتخطيط المدن العامة وطالبت منها السرعة في وضع التصميم اللازم الخاص بالمنطقة الصناعية في الجانب الأيسر واعتبار القضية مهمة للغاية[٣٦].

كما خاطبت رئاسة بلدية لواء الموصل متصرفية لواء الموصل بالقول: " إننا نتفق معكم بأن وجود الكراجات وذوي المهن التي تحدث أصوات مزعجة تقلق راحة السكان ويتحتم علينا إيجاد حل فوري وعلى المدى البعيد لهذه المشكلة وقد باشرنا باتخاذ بعض الخطوات غير إن أعمالنا واجهت بعض العراقيل منها:

١- المنطقة الصناعية في الموصل الجديدة على طريق السحاجي ثلاث أرباعها يعود للناس والربع الباقي يعود للمالية، وطلبنا منكم أن تتوسطوا لدى المالية لتمليكها لنا ببدل مناسب ولم نستلم منكم جوابا لكتبنا وخصوصا بعد أن مددنا الماء بالمنطقة ووضعنا أعمدة الكهرباء قبل أن تسلم شعبة الكهرباء للكهرباء الوطنية، علما بأن المنطقة صغيرة ولا تفي بالغرض ولكنها تسد الحاجة بدرجة ما.

٢- أما المنطقة الصناعية في الجانب الأيسر ، فان البلدية تملك ما يزيد على (١٠٠) دونم وقد اتخذت الخطوات التالية.

- مسحنا المنطقة مسحا موقعيا.

- زودنا مديرية الإسكان وتخطيط المدن العامة بالمعلومات اللازمة لغرض وضع التصميم اللازم لها من جانبهم.

ولا زلنا ننتظر قيام المديرية العامة بوضع التصميم اللازم لنتمكن من تقسيمها، وأننا نرى أن تتصلوا هاتفيا بالسيد وزير البلديات والأشغال لتبيين الموضوع شخصيا خاصة وإننا بصدد إرسال مهندس المساحة في القريب العاجل لحل المشاكل الآنية وبإمكانهم البت في الموضوع بحضوره، وسنقوم فورا بعمل الكشف اللازم لمد أنبوب رئيسي إلى المنطقة علما بأن الماء لا يمكن وصوله إلى المنطقة إلا بعد الانتهاء من مشروع الجانب الأيسر. وسنطلب من مصلحة الكهرباء الوطنية مد خط ضغط عالي إلى المنطقة والذي بدوره سيغذي منطقة التلفزيون حيث طلب وزير الثقافة والإرشاد التعجيل بمد الخط المذكور "[٣٧].

متابعة بيع النفط الأبيض:

في ٢٤ شباط ١٩٦٧ أصدرت رئاسة بلدية لواء الموصل ممثلة بوكيل رئيسها تعليمات إلى مأموري الأقسام كافة، ومصلحة توزيع المنتجات النفطية، تحثهم على مراقبة أصحاب العربات المتجولة الخاصة ببيع النفط الأبيض على المواطنين بسعر يزيد على السعر المقرر علاوة على بث إشاعات أخرى كما طالبت بسوق المخالفين إلى المحاكم، حسب الأصول ردا على كتاب مدير مصلحة توزيع المنتجات النفطية (مديرية فرع الموصل) الذي بين أن بعض أصحاب العربات المتجولة الخاصة ببيع النفط الأبيض يبيعون النفط بسعر أعلى من السعر الرسمي المقرر وقدره (٣١) فلساً للغالون الواحد، مستغلين حلول موسم الشتاء واشتداد البرد ومحاولين تحقيق أغراضهم ببث الإشاعات منها قلة النفط الأبيض في مستودعات المصلحة أو انقطاع تجهيز المشتقات من مصفى الدورة، في الوقت الذي كان هذا المنتوج متوفر في مخازن المصلحة بكميات كافية بشكل يؤمن حاجة المواطنين في مختلف أنحاء اللواء. كما أرسلت مصلحة توزيع المنتجات النفطية (مديرية فرع الموصل) برقية بعنوان (توزيع الموصل – مستعجل رجاءاً) إلى رئاسة بلدية الموصل يطلب من البلدية مراقبة أصحاب العربات المتجولة ومساعدتهم في القضاء على هذا الاستغلال[٣٨].

ونبهت إلى هذا أيضا قيادة الفرقة الرابعة في ٤ آذار ١٩٦٧ بكتاب موجه إلى متصرفية لواء الموصل بالقول أنهم يعلمون بشكل مؤكد ومن مصادر موثوقة بأن باعة النفط الأبيض اخذوا في الآونة الأخيرة يتلاعبون بأسعار النفط مستغلين الإشاعات حول قلة كمياته حيث يبيع البعض منهم الكالون بسعر (٤٠) فلساً[٣٩].

وفي كتاب موجه من صديق الحاتم، مدير مصلحة توزيع المنتجات النفطية (مديرية فرع الموصل) إلى رئاسة بلدية الموصل في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧ يدعو البلدية بضرورة مراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة التي تبيع النفط الأبيض وطلب من رئاسة البلدية التعاون مع المصلحة والإيعاز إلى مراقبي البلدية المنتشرين في مختلف أنحاء البلدة بمراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة وتقديم المخالفين منهم إلى المحكمة المختصة ، وبأن المصلحة ستقوم بإيقاف المخالفين عن العمل لمدة تتناسب مع حجم مخالفاتهم(٤٠). كما بعث وكيل متصرف لواء الموصل كتاباً إلى مديرية لواء الموصل يحثها على تشديد المراقبة على العربات والسيارات المتجولة(٤١).

مراقبة أمن سيارات الحمل:

واهتمت بلدية الموصل بمراقبة تنقل وسير بعض سيارات الحمل لاسيما سيارات نقل المواد الإنشائية القلاب التي تنقل المواد الإنشائية من منطقة الدندان والجوسق وهي تمر من شوارع الدندان والشوارع الأخرى بصورة مكشوفة وغير مغطاة بالمشمع، وأثناء سيرها تترك كميات كبيرة من الحصى والرمل الأمر الذي يعرقل عملية التنظيف اليومية وقد تمكن القسم البلدي من الحصول على أرقام قسم من هذه السيارات وطالب بالإيعاز إلى الجهة المختصة منعا للسيارات المذكورة من المرور في الشوارع ما لم تكن مغطاة وبنفس الوقت، إلزام السواق بعدم تسريب المواد الإنشائية من السيارات في الشوارع المبلطة(٤٢).

رفع السكراب من المدينة.

كما كانت بلدية الموصل تضطر في أحيان كثيرة إلى رفع بقايا مكائن وسيارات تالفة وخارجة من الخدمة يقوم أصحابها برميها في أطراف المدينة قرب الطرق التي تربط مدينة الموصل بتوابعها الأخرى مما يتسبب في تشويه منظر المدينة والتأثير على نظافتها وغالبا ما كانت البلدية تلجا للقوة والعقوبات لرفع المخلفات، ففي كتاب موجه من مديرية شرطة الموصل إلى بلدية شرطة البلدة يطلب فيه تأييد تنفيذ الإزالة لان مديرية شعبة حقل الموصل أخبرتهم بان صاحب كراج محل سكراب في محلة باب لكش لا تزال أدواته موجودة رغم تبليغه بإزالتها رسميا(٤٣). وهناك أمثلة على ذلك منها الكتاب الذي وجهه رئيس بلدية الموصل محسن الحبيطي إلى صاحب الكراج المذكور في محلة باب لكش في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ لرميه مواد سكراب وأنقاض على الطريق الرابط بين اربيل والموصل ينبهه بلزوم القيام برفع تلك المواد خلال سبعة أيام من تاريخ استلامه لذلك الكتاب وبعكسة تقوم البلدية برفع تلك المواد مباشرة ونقلها إلى مواقع الازبال خارج حدود البلدية وعلى حسابه الشخصي كعقوبة(٤٤).

نصب ألعاب للأطفال في المنتزهات العامة:

ومن أجل الترفيه عن العائلات الموصلية والعناية بالأطفال ومناطق الترويح عن النفس والاستجمام، عمدت بلدية الموصل إلى توفير الألعاب للأطفال في الحدائق العامة، ومن أجل توفير تلك الألعاب، فقد كانت البلدية تتعاقد مع مقاولين للقيام بتصنيع أو شراء تلك الألعاب ومن ثم نصبها في الحدائق المخصصة لها، كما حدث ذلك في الألعاب التي وضعت في الحديقة الكائنة في محلة باب البيض، والألعاب في حديقة الشهداء، ومثال على ما ذكرنا اقترح جاسم محمد اليوسف عضو المجلس البلدي في ١٥تشرين الثاني ١٩٦٦ لوضع العاب للأطفال في حديقة باب البيض العامة، وبعد المداولة بالموضوع والاطلاع على الأسعار المقدمة من قبل احد المُجهزين التي كانت مقاربة لأسعار الألعاب التي وضعت في حديقة الشهداء وكانت تتكون من المزلقة بـ (٥٥,٠٠٠) دينار ومرجوحة تحمل ثلاثة أطفال بـ (٣٠,٠٠٠) دينار وأخيرا الميزان بسعر (١٢,٠٠٠) دينار[٤٥].

خدمات بلدية الموصل للقوات الأمنية في الموصل:

كان هنالك تعاون بين بلدية الموصل والقوات الأمنية في اللواء، ومن ذلك موافقة البلدية على تخصيص قطعة ارض لغرض بناء مستوصف لشرطة الموصل، على أن تؤلف لجنة لتقرير بدل قيمة تلك الأرض حسب السعر السائد في المقاطعة، وتعويض البلدية، أما بالقيمة المقدرة أو بأرض أميرية تساوي قيمتها قيمة الأرض المذكورة[٤٦]. كما صدر أمر من رئيس بلدية الموصل الحبيطي أن ينسب المهندسين التالية أسماؤهم أدناه بالاشتغال بمعية أمراء قواطع البلدية كما مبين إزاء اسم كل منهم وذلك اعتبارا من ٣ أيلول ١٩٦٦ وكما يأتي:

القاطع	رتبة الآمر
القاطع الأول	المقدم ممدوح عبد اللطيف
القاطع الثاني	الرائد عزيز ياسين
القاطع الثالث	الرائد عبد الهادي الرمضاني
القاطع الرابع	الرائد إبراهيم إسماعيل
القاطع الخامس	الرائد حسن محمد صالح
القاطع السادس	النقيب ذنون عبد الرحيم[٤٧]

كما طالبت رئاسة البلدية من مديرية شرطة لواء الموصل تخصيص شرطي لمساعدة مأمور الحجز، إذ أن أوامر الحجز وتنفيذها كانت تتم بعد أوقات الدوام عادة، وجباية أموال البلدية كانت مناطة بملاحظ التحرير وأن هاتين المهمتين لا يمكن القيام بهما بدون مرافقة الشرطة

للموظف المسؤول، خشية وقوع حوادث لا تحمد عقباها، فكان يرافق احد أفراد الشرطة (الانضباط) الموظف باستمرار[٤٨].

الخلاصة:

يبدو أن بلدية الموصل منذ نشوئها وتأسيسها والى الفترة قيد البحث قد مرت بالكثير من الأزمات المالية والمادية على الرغم من أهميتها التي تمس حياة المواطن الموصلي في الصميم، ويستشف هذا من النقص الواضح في عدد العاملين فيها وقلة الآليات المستخدمة في تنفيذ أعمالها اليومية، وهذا ما نشاهده في الواقع إلى يومنا هذا. وعلى الرغم من كل هذا حاول منتسبوها بالوسائل والإمكانيات المتاحة توفير الحد الأدنى من التنظيف والعناية بالواقع الصحي للأهالي من خلال توفير الماء الصالح للشرب ورفع النفايات.

كما أنيط بالبلدية أعمال أخرى لاحظنا البعض منها مثل مكافحة الأوبئة المدمرة، والعناية بالحدائق العامة وتجهيزها بالألعاب للأطفال ورفع الأنقاض والمكائن والعدد المستهلكة المرمية على جوانب بعض الطرق وبعض المناطق السكنية، ومراقبة تغطية سيارات النقل (سيارات الحمل)، ومراقبة باعة النفط للحيلولة دون رفع أسعارها مما يثقل كاهل السكان.

الهوامش:

(١) إبراهيم خليل العلاف، مقال موجز عن تاريخ بلدية الموصل، مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف.
http://wwwallafblogspotcom .blogspot .com/2013/03/1869-1913-1969 .html

(٢) احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية الموصل، الجزء الأول، مطبعة الجمهور، (الموصل،١٩٧٠)، ص ص ٢٢-٢٣.

(٣) ذنون الطائي، الأوضاع الإدارية في الموصل خلال العهد الملكي١٩٢١-١٩٥٨،دار ابن الأثير للطباعة والنشر،ط ١، (الموصل،٢٠٠٨)، ص ٥٠.

(4) Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of 'Iraq During the period 1920-1930, His Msjesty's Stationary Office,(London,1931), p. 54.

(٥) الصوفي، المصدر السابق، ص ص ٢٤-٢٥، الطائي، المصدر السابق، ص ص ٥٠-٥١؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عبد الغني عبد الله اليوزبكي، خدمات بلدية الموصللآبان العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٧، ص ص ٢٥-٢٦.

(٦) الطائي، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٧) المصدر السابق.
http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2013/03/1869-1913-1969.html

(8) Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on

the Progress of 'Iraq During the period 1920-1930, His Msjesty's Stationary Office,(London,1931), pp.54.

(9) Gertrude L. Bell, Review of the Civil Administration of Mesopotamia, A report of His Majesty's Government (India Office) on Iraq, His Majesty's Stationary Office,(London,1920),p.56.

(١٠) للمزيد من التفاصيل حول رؤساء بلدية الموصل يُنظر موقع بلدية الموصل على الرابط:
http://www.mosulbaladiya.gov.iq/manager_name.php

(١١) الصوفي، المصدر السابق، ص ص ٣٨-٣٩.

(١٢) تاريخ وباء الكوليرا في العالم، موقع المرسال السعودي.
https://www.almrsal.com/post/485883

(١٣) حيدر حميد رشيد، "من تاريخ الكوليرا في العراق". وللمزيد من التفاصيل ينظر: زاهر سعد الدين شيت قاسم، ولاية الموصل آبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨: دراسة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ١٥٦؛ جعفر خياط، صور من تاريخ العراق في الفترة المظلمة، ج١،(بغداد،١٩٧١)، ٢٨٤.
http://alnooreen.boardonly.com/t1722-topic

(١٤) عروبة جميل محمود، "الموصل في العهد العثماني الأخير"، المدى للإعلام والثقافة والفنون.
http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=8736#sthash.Uym57gud.dpbs

(*) محسن الحبيطي: ولد في سنة ١٩٢١ واخذ عن والده الشيخ إبراهيم توجهه الديني ودرس على يديه بعض العلوم الدينية، ودرس في المدارس الحكومية ثم التحق بالكلية العسكرية في الرستمية ببغداد سنة ١٩٤١، وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، وبعدها عمل في الوحدات العسكرية وشارك في دورات عسكرية في العراق وفي الخارج، حتى وصل رتبة عقيد، وبعدها أحيل للتقاعد بسبب توجهاته الإسلامية والقومية بعد فشل ثورة الشواف ١٩٥٩ وسافر بعدها إلى دمشق، ورجع بعد ذلك للموصل بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم، وعاد للجيش ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية بدمشق، ثم آمر مدرسة التعبئة بالموصل وأخيرا رئيس بلدية الموصل ١٩٣٦-١٩٦٨ وأحيل بعدها إلى التقاعد سنة ١٩٦٨ ثم توفي في سنة ٢٠٠٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم خليل العلاف،" محسن الحبيطي رئيس بلدية الموصل ١٩٦٣-١٩٦٨"، مدونة الدكتور إبراهيم العلاف على الرابط:
http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2013/09/1964-1968.html

(١٥) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٤٥٧٨) بتاريخ ٣٠ آب ١٩٦٦.

(١٦) قرار لجنة التوعية الصحية في مدينة الموصل المنعقدة في ديوان المتصرفية في يوم السبت المصادف ٢٩ نيسان٩٦٧ اللتداول في اتخاذ الحيطة لمنع حدوث انتشار مرض الكوليرا.

(١٧) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٤٦٩١) بتاريخ ١ أيلول ١٩٦٦.

(١٨) كتاب رئاسة بلدية الموصل إلى كافة مأموري أقسام البلدية، العدد (١٤٤٨٤) في ٢٨ اب١٩٦٦.

(١٩) كتاب متصرفية لواء الموصل،العدد (٤٥١١) في ٢٧نيسان ١٩٦٧ موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل وعنوانه "تحضيرات وقائية ضد الكوليرا".

(٢٠) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٤٥٧٨) بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٦٦.

(٢١) كتاب مصلحة الغزل والنسيج، العدد (٤٦٦٠) وبتاريخ ١١تموز١٩٦٧ موجه إلى متصرفية لواء الموصل وموضوعه "تحضيرات وقاية ضد الكوليرا".

(٢٢) كتاب مجلس بلدية الموصل، العدد (١٦٥٥٢) في ٢٥ آب ١٩٦٦.

(٢٣) صورة بيان متصرفية لواء الموصل/ التحرير/ العدد(٤٢٩٤٦) بتاريخ ٣٠٣٠ آب ١٩٦٦.

(٢٤) كتاب مديرية بلديات لواء الموصل العدد (٩٠٦٧) بتاريخ ٤ أيلول ١٩٦٦ برقية لاسلكية إلى قائمقامي الأقضية.

(٢٥) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٤٦٥٧) بتاريخ ١ أيلول ١٩٦٦.

(٢٦) كتاب متصرف لواء الموصل، العدد (٩٠٦٧) بتاريخ ٤ ايلول١٩٦٦.

(٢٧) كتاب متصرف لواء الموصل إلى رئاسة بلدية الموصل بعنوان:"تخصيص سيارة".

(٢٨) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد(١٤٨٠٤) بتاريخ ٤ايلول١٩٦٦، موجه إلى متصرفية لواء الموصل، البلديات.

(٢٩) برقية لاسلكية من متصرفية لواء الموصل إلى رئاسة صحة الموصل والفيلق الرابع وقائممقامي الاقضية ، رقم (٤٦٤٩٠) بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٦٦.

(٣٠) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد (٤٦٩٦١) في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٦الى كافة قائمقامي الاقضية ورؤساء الدوائر في اللواء كافة بعنوان" إعادة التلقيح ضد الكوليرا".

(٣١) كتاب رئاسة صحة لواء الموصل، العدد (١٠٨٨٦)، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٦ موجه إلى طبابة صحة المدينة، الموضوع:"السيارات".

(٣٢) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد (٤٥١١) في ٢٧نيسان ١٩٦٧، موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل، وعنوانه "تحضيرات وقائية ضد الكوليرا".

(٣٣) كتاب مديرية بلديات لواء الموصل، العدد (١٠٩٥٠)، بتاريخ ٢٢تشرين الأول ١٩٦٦ موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل، وموضوعه بعنوان "الكف عن استخدام سيارات البلدية".

(٣٤) قرار لجنة التوعية الصحية في مدينة الموصل المنعقدة في ديوان المتصرفية في يوم السبت المصادف ٢٩ نيسان٩٦٧ للتداول في اتخاذ الحيطة لمنع حدوث انتشار مرض الكوليرا.

(٣٥) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد (٤٥١١) في ٢٧نيسان ١٩٦٧ موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل وعنوانه "تحضيرات وقائية ضد الكوليرا".

(٣٦) كتاب مديرية بلديات لواء الموصل، العدد (١٢١٦٩) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٦، وموضوعه تحت عنوان: "المنطقة الصناعية في الساحل الأيسر".

(٣٧) كتاب رئاسة بلدية لواء الموصل، العدد (١٩٠٥٩) بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٦، والموجه إلى متصرفية لواء الموصل، وموضوعه تحت عنوان"المناطق الصناعية".

(٣٨) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (٤٦٨٦) وبتاريخ ٢٤ شباط ١٩٦٧ موجه إلى مأموري الأقسام كافة وموضوعه "مراقبة أصحاب المركبات المتجولة.

(٣٩) كتاب قيادة الفرقة الرابعة، الأركان العامة، العدد (ش١/٨/٤٢٥٠).

(٤٠) كتاب مصلحة توزيع المنتجات النفطية، مديرية فرع الموصل، العنوان البرقي "توزيع" الموصل، العدد (٢٩٤١)، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، موجه إلى رئاسة بلدية الموصل، الإدارة، وموضوعه :"مراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة".

(٤١) كتاب مديرية بلديات لواء الموصل، العدد (١٢٥٧٧) في ١٩كانون الأول ١٩٦٧ موجه إلى رئاسة بلدية الموصل وموضوعه :"مراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة".

(٤٢) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٦٨٤٩)، في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٨ وموجه إلى مديرية شرطة التنظيمات والمرور في الموصل وموضوعه:" سيارات نقل المواد الإنشائية".

(٤٣) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد (٢٦٥٥٤)، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ موجه إلى بلدية شرطة البلدة وموضوعه :"أدوات سكراب".

(٤٤) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٧٥٠٥)، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ وموضوعه:"رفع مواد سكراب".

(٤٥) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٩٣٩٨/١٤١٢) ، وبتاريخ ٢٢تشؤين الثاني ١٩٦٦ وموضوعه: "قرار".

(٤٦) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٣٦٩٠) في ١٨ آب ١٩٦٦ موجه إلى مديرية شرطة الموصل.

(٤٧) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٤٧٧٧) بتاريخ ٣ أيلول ١٩٦٦.

(٤٨) كتاب رئاسة بلدية الموصل، العدد (١٧١١٧) بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٦ موجه إلى مديرية شرطة لواء الموصل وموضوعه :"تخصيص شرطي لمساعدة مأمور الحجز".